المهمة الاولى الرئيسية قد خصّص لإسرائيل دوراً هاماً. لذلك تعتبر إدارة ريغان أن ثمة أهمية خاصة لتطوير قدرة اسرائيل العسكرية والامنية. وتعتبر أيضاً أن الشرق الاوسط والخليج الفارسي هما جزء من النظام الدفاعي الاميركي الشامل، و«مدماك» إضافي وغير منفصل في بناء حلف الاطلسي. وفي هذا الاطار، يحتلّ الفلسطينيون مركزاً صغيراً وثانوياً، أصغر بكثير من المركز الذي خصّصه لهم كارتر وبريجنسكي. إلا أن العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، وبينها وبين الحركات السرية في مناطق مختلفة في العالم، تحظى بتركيز أكبر لا يؤدي بالضرورة إلى تليين موقف الادارة الاميركية تجاه م.ت.ف.» (تسفي رافياح، يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٢/٢٧). وتقدّر هذه المصادر أن هذا الموقف الاميركي الجديد يحمل بين طيّاته، إحتمالات كثيرة ومخاطر، أيضاً، بالنسبة لإسرائيل. «فالاحتمالات تتمثّل بتعزيز توثيق العلاقات الأمنية بين اسرائيل والولايات المتحدة... وليس المقصود، هنا، الزيادة في المعدّات العسكرية [المزوّدة لإسرائيل]، فقط، وإنما [تطوير] المجالات التي تساهم بشكل أساسي في تعزيز أمن اسرائيل واقتصادها كالتعاون في مجالي البحث والتطوير، وتصدير معدّات أمنية للولايات المتحدة، والحصول على خبرة وتكنولوجيا متقدّمة، وحتى السماح بتصدير معدّات عسكرية اسرائيلية تحتوي على مركبات أميركية إلى بلدان العالم الثالث. وإضافة إلى ذلك يبدو أن الوقت أصبح، الآن، أكثر ملاءمة لإدارة محادثات استراتيجية هادفة حول أمن منطقة [الشرق الاوسط] واندماج اسرائيل به» (المصدر نفسه). أما مخاطر السياسة الجديدة تجاه اسرائيل، فتتمثّل في عدم اعتبار هذه الاخيرة «الكنز الاستراتيجي الوحيد بالنسبة لاميركا في المنطقة، «وإنما هناك العرب أيضاً: مصر والاردن، وربما، أيضاً، إن سنحت الفرصة للاميركيين، ايران والعراق. وتبقى السعودية هي الاساس، ولقد خصّصت لها، الآن، إدارة ريغان المكانة الاولى في العالم العربي» (المصدر نفسه).

إن اتجاهات السياسة الأميركية المتغيّرة، في بداية عهد ريغان، وبدء التركيز على مشاريع الدفاع الاميركية في المنطقة، لم يقابلها، كما يبدو، إجراء بحث أساسي في السياسة الخارجية الاسرائيلية، يتناسب وأهمية الطرح الاميركي بالنسبة لإسرائيل، حتى يمكن القول أن السياسة الاسرائيلية تبدو وكأنّها منجرّة، حالياً، وراء القرارات الأميركية رغماً عنها، وهذا يتم في فترة غير مناسبة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي إسحاق شامير إلى واشنطن، والتي تمّت في منتصف شباط (فبراير) الماضي، للبحث مع الادارة الاميركية في إمكانية الاستمرار في السياسة السابقة، التي كانت متّبعة في عهد إدارة كارتر. فقبل سفره إلى الولايات المتحدة، أعلن شامير أنه سيطلب من الزعماء الاميركيين إتخاذ مبادرة لتجديد محادثات الحكم الذاتي، وإنه سيبحث في احتمال عقد لقاء بين ريغان وبيغن والسادات للبحث في المسائل المختلف حولها بين اسرائيل ومصر في المفاوضات حول الحكم الذاتي. وأضاف شامير أنه سيوضّح للمسؤولين الأميركيين الذين سيلتقي معهم وجهة نظر اسرائيل القائلة بعدم الانتظار حتى ما بعد الانتخابات لتجديد هذه المفاوضات (هآرتس، ١٩٨١/٢/١٦). كذلك أعلن شامير، قبل سفره، أن اسرائيل لن تتوقّف عن مطالبة الولايات المتحدة بعدم بيع أسلحة هجومية إلى السعودية أو إلى أي بلد عربي آخر، وأنها لن تتنازل عن مطالبتها هذه مقابل تعويض ملائم لها من الولايات المتحدة (دافار، ١٦ / ٢/١٩٨١). غير أن شامير لم ينجح في إقناع الأميركيين بقبول وجهة النظر الاسرائيلية من هذه القضايا. ففي اللقاءات التي عقدها مع وزير الدفاع الأميركي كسبار واينبرغر، ومع نائب الرئيس ريتشارد آلن، ومع وزير الخارجية الكسندر هيغ «برزت الخلافات القائمة في الرأي بين اسرائيل والولايات المتحدة سواء حول تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، أو حول تزويد السعودية بمعدّات هجومية لطائراتها من نوع "ف - ١٥"». وقد أعرب الطرفان عن رغبتهما في عدم زيادة هذه الخلافات» (هعاريف، ٢٢ / ٢/١٩٨١). فعلى سبيل المثال نذكر أن وزير الخارجية الأميركي أكّد، خلال اللقاء بين شامير وهيغ، والذي عقد في ٢١ شباط (فبراير) الماضي، على موقفين أميركيين أساسيين: أولهما